04

طبقات الأزمة

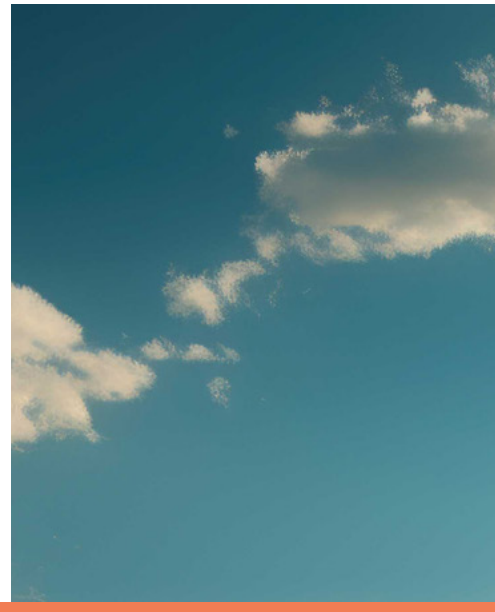

01

تقوّض الاستجاباتُ القصيرة الأجل للأزمات الاستثماراتِ الإنمائية الطويلة الأجل والاستدامة البيئية، مما يُديم دورات الضعف.

02

تؤثّر الأزمات المتشابكة تأثيراً أكبر على الأسر الضعيفة وتضطرها إلى التنازل عن ضروريات الحياة مثل وجبات الطعام، والرعاية الصحية، والتعليم، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

03

يؤدي ضعف الحصائل التغذوية الناجمة عن الأزمات المتشابكة إلى عواقب دائمة على الصحة والنمو المعرفي، مما يديم الفقر المتوارث عبر الأجيال.

04

في عام 2023، كان 25 في المائة من سكان العالم الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية يعيشون في المنطقة العربية. ولكن هذه المنطقة لم تتلقَ سوى 32 في المائة من التمويل الإنساني اللازم. وذلك دليل على وجود فجوة كبيرة في الدعم، على الرغم من تزايد الاحتياجات.

04 طبقات الأزمة

بعد سلسلة من الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2023، أصبحت معرضةً لمخاطر الأزمات المتشابكة.

وقد أثّرت أزمات مختلفة على المنطقة العربية في عام 2023. ففي شباط/فبراير 2023، ضربت سلسلة من الزلازل الفتاكة الجمهورية العربية السورية، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 6,000 شخص وترك ما يصل إلى 9 ملايين بلا مأوى وبدون مياه شرب أو كهرباء أو وقود للتدفئة. [37] وفي نيسان/أبريل، اندلع القتال في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع المتمردة. وبعد مرور عام على بدء العنف، نزح أكثر من 8.5 مليون شخص، ويتعرض الانتقال إلى السلام والديمقراطية في السودان عن طريق التفاوض الدقيق لتهديد خطير. [38] وفي أيلول/سبتمبر، ضربت المنطقة كارثتان طبيعيتان أخريان: الزلزال في المغرب والفيضانات في ليبيا. ففي المغرب، أسفر زلزال قوي عن مقتل 2,500 شخص وإصابة 2,500 آخرين. ودمر الزلزال العديد من القرى الجبلية النائية وترك قرى أخرى يتعذر الوصول إليها بسبب سقوط الصخور عبر طرق الوصول. وفي ليبيا، تسببت العاصفة دانيال في تفجير السدود وتسببت في فيضانات هائلة أودت بحياة أكثر من 11,000 شخص وخلفت 10,000 في عداد المفقودين،[39] ويقدر أنها تسببت في خسائر بقيمة 19 مليار دولار في المباني والبنى التحتية. [40] ودمر الانفجار البنى التحتية الحيوية في منطقة يسكنها 884,000 شخص، من بينهم 353,000 طفل، تاركا الكثيرين دون إمكانية الحصول على الكهرباء أو الماء. [41] وفي تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت الحرب في غزة. وكانت درجة الموت والدمار التي تلت ذلك غير مسبوقة في الآونة الأخيرة. وبحلول نيسان/أبريل 2024، قتل أكثر من 34,000 فلسطيني في غزة، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. وأصيب 75,000 آخرون. ويعاني جميع

الإطار 6. تلاقي الأزمات يقوّض خطة عام 2030

«اليوم ونحن في منتصف الطريق [صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة]، فإن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، بل إننا بعيدون عن المسار الصحيح أكثر مما كنّا عليه قبل أربع سنوات. وهذا نذير بأن العالم ما لم يقم بتصحيح مساره على وجه الاستعجال والشروع في تغيير تحويلي، سيخاطر بتبديد التقدم المحرز، وزيادة التعرض للأزمات في المستقبل، وتعزيز مسارات التنمية غير المستدامة».

«وحيثما توقف التقدم أو تباطأ، فإن ذلك يعزى جزئياً لتلاقي الأزمات – كالجائحة المستمرة، وارتفاع التضخم وأزمة تكاليف المعيشة، وضائقة الكوكب البيئية والاقتصادية، إلى جانب الاضطرابات الإقليمية والوطنية والنزاعات والكوارث الطبيعية. إن تداخل هذه الأزمات بلا هوادة قد يبدو من سوء الطالع، لكنها ليست أحداثاً منفصلة. فهي تتضافر من خلال خيوط مادية واقتصادية واجتماعية مختلفة، تؤجج شدة كل منها الآخر».

المصدر: أوقات الأزمات، أوقات التغيير: تسخير العلم لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقرير الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2023.

السكان من انعدام الأمن الغذائي، ويتعرض 1.1 مليون شخص لخطر المجاعة الوشيك. [42]

ولا تزال التهديدات الحالية الناجمة عن الجفاف المتعدد السنوات، وندرة المياه، والنزاعات الطويلة الأمد، والتضخم الجامح، وانهيار العملات، وعدم الاستقرار المؤسسي تؤثر على المجتمعات والاقتصادات والأسر بطرق مختلفة. وقد تفاعلت هذه الأزمات لتسبب أزمات جديدة، مما يمثل مخاطر حدوث أزمة متشابكة.

ويجري توزيع الموارد المالية المحدودة للمانحين على نحو متزايد عبر العديد من الأزمات. وفي الوقت نفسه، أدى أثر هذه الأزمات، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي، إلى تقليص استثمارات المانحين في القضايا الإنسانية.

وحتى في الحالات التي تدخّل فيها المانحون، اضطرت الحكومات إلى زيادة الإنفاق على حالات الطوارئ الإنسانية، إما بإعادة تخصيص الأموال من الاستثمارات الطويلة الأجل إلى حالات الطوارئ القصيرة الأجل أو بمراكمة ديون إضافية. وفي كلتا الحالتين، تسببت مخاطر الأزمات المتشابكة في تحول تركيز التمويل من التنمية المستدامة الطويلة الأجل إلى الاستجابة القصيرة الأجل لحالات الطوارئ. وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان المنخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تشهد نزاعات، وهي أكثر عرضةً لمخاطر الأزمات ولكن لديها موارد متاحة أقل واحتياجات أكبر لتمويل التنمية المستدامة على الأجل الطويل. ونتيجة لذلك، فإنها تجازف بالتخلف عن الركب في جهودها لتحقيق أهداف خطة عام 2030.

وبالمثل، فإن الأسر المنخفضة الدخل لديها قدرة أقل على الاستجابة للصدمات. وقد حاصرتها سلسلة من الأزمات في دائرة من الاستجابة لاحتياجاتهم القصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار في مستقبلهم. فالأزمات تجعل الأسر أقل قدرةً على إعطاء الأولوية لحصول أطفالها على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والسلامة والأمن؛ وهذا من شأنه أن يديم أوجه عدم المساواة بين الأجيال.

أ. استجابات المنظمات الإنسانية للأزمات وأوجه عدم المساواة

إن تعاقب الأزمات التي أثّرت على العالم في السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب العالمي على المساعدة الإنسانية. وقد انطبق بوجه خاص في المنطقة العربية، التي كانت في عام 2023 تؤوي ربع سكان العالم الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 30 في المائة بحلول نهاية عام 2024. [43]

الشكل 28. الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة العربية

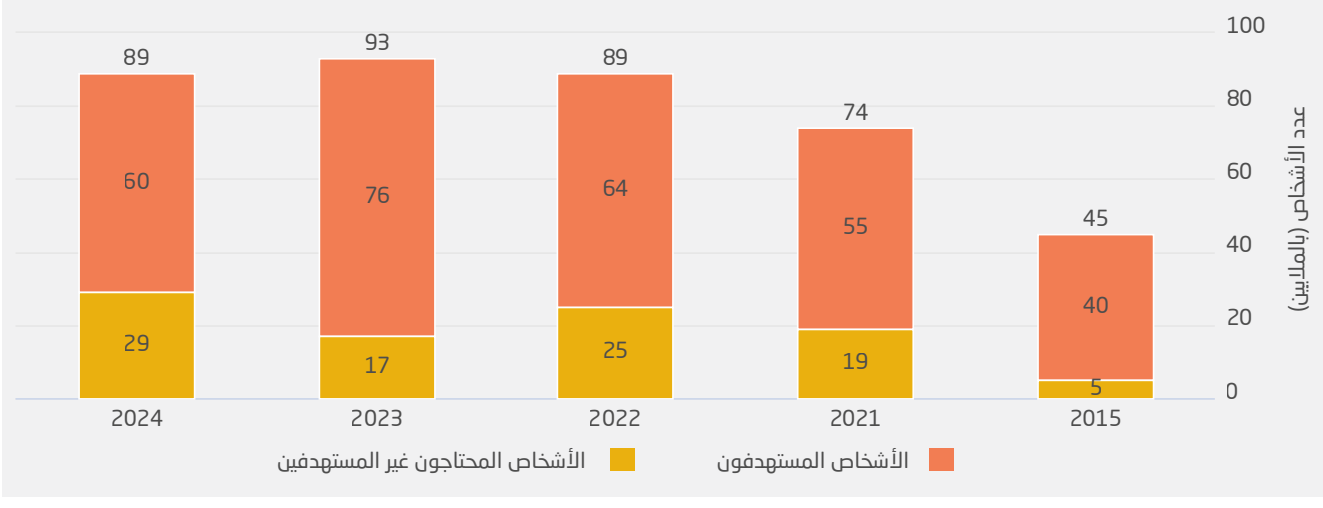

المصدر: البنك الدولي، اجتياز الأزمات المتعددة، والثبات على مسار التنمية الطويلة الأجل (Navigating Multiple Crises, Staying the Course on Long Term-World Bank, Development)، 2022.

الشكل 29. الاحتياجات المالية للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية

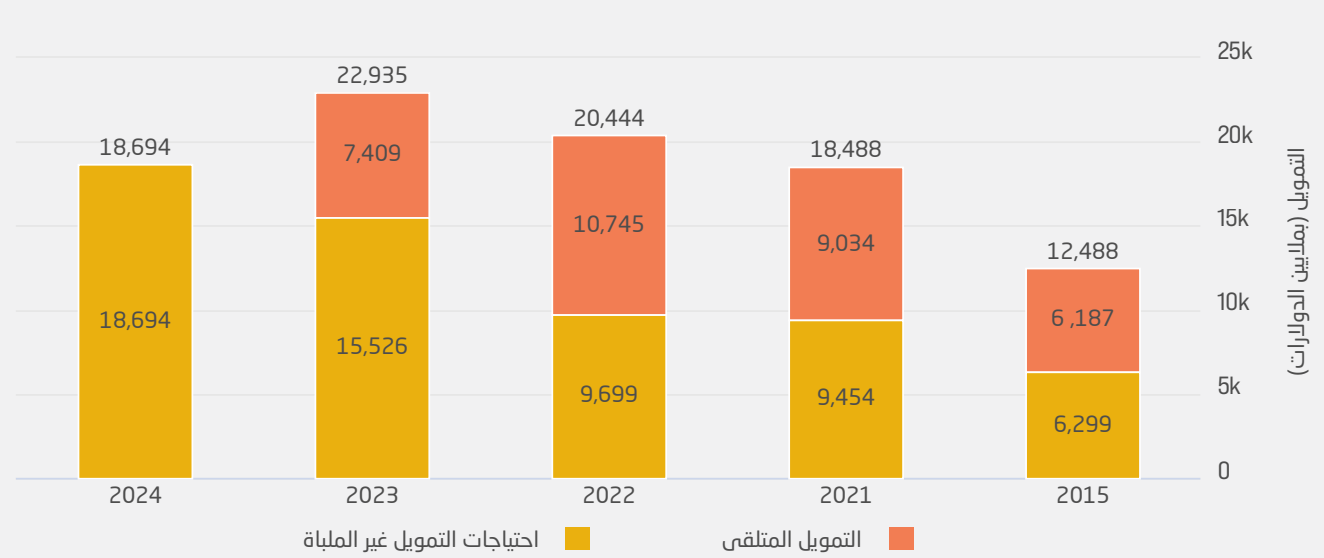

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديثات اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي.

وقد أدت أزمة تلو الأخرى إلى انخفاض الموارد المتاحة للمساعدة الإنسانية ودفعت البلدان إلى تغيير أولوياتها التمويلية، على حساب الدعم الإنساني العالمي في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك، لم يعد بالإمكان الوصول إلى عدد متزايد من المحتاجين، مما يزيد من تضررهم ويعمق عدم المساواة. وهكذا تبدأ حلقة مفرغة: فمع انتشار الحرمان على نطاق واسع وارتفاع عدم المساواة، تزداد مخاطر الأزمات المتشابكة والحاجة إلى المساعدة الإنسانية في المستقبل.

وكما يوضح الشكل 28، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة العربية ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات المشمولة بالتحليل. فمنذ عام 2021، استمر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في النمو، ليصل إلى 93 مليون شخص في عام 2023. ويظهر العدد أيضاً أن تقديم المساعدات الإنسانية فشل في مواكبة الطلب المتزايد، حيث ارتفع عدد المحتاجين الذين لم يتم استهدافهم بالمساعدة ارتفاعاً مطرداً، ليصل إلى 25 مليون شخص في عام 2022. وفي عام 2024، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ولم يتم استهدافهم بالمساعدة إلى 29 مليون شخص.[44]

وفي الحالات التي لا يستهدف فيها المحتاجون بالمساعدة الإنسانية، غالباً ما يكون ذلك بسبب القيود المالية. ويوضح الشكل 29 كيف نمَت المتطلبات المالية للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية نمواً مطرداً منذ عام 2015، لتصل إلى 22.9 مليار دولار في عام 2023. غير أنه لم يتم تلقي الكثير من هذا التمويل. وفي عام 2015، تم تلقي نصف التمويل المطلوب بالضبط؛ وانخفض ذلك إلى 32 في المائة في عام 2023. ولهذا الأمر آثارٌ واضحة طويلة الأجل على الأشخاص المستبعدين. وله أيضاً آثارٌ طويلة الأجل على المنظمات الإنسانية، حيث تتضاءل مصداقيتها وفعاليتها.

ب. الاستجابات الحكومية للأزمات وأوجه عدم المساواة

عادةً ما تعمل الحكومات على التخفيف من شدة الأزمات عند حدوثها، وتحاول حماية السكان من تأثيرها. فخلال جائحة كوفيد-19 مثلاً، ركزت العديد من الحكومات مواردها على تطوير اللقاحات وتوزيعها، فضلاً عن توفير التأمين ضد البطالة ودعم الشركات وتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي.

الإطار 7. توسُّع فجوة الإنتاجية يهدّد أيضاً عدم المساواة

بين عامي 2020 و2021، توسّعت فجوة الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالقيمة الحقيقية، وذلك من 1:17.5 إلى 1:18، وهي أعلى فجوة منذ عام 2005.

وتهدّد أوجه عدم المساواة في الإنتاجية بين البلدان بتفاقم أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد عن طريق الحد من النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الأمر الذي سيحدّ بدوره من دخل الأسر والإيرادات الحكومية. ومن شأن افتقار الحكومات إلى الإيرادات أن يضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسية.

المصدر: البنك الدولي، اجتياز الأزمات المتعددة، والثبات على مسار التنمية الطويلة الأجل (Term-World Bank, Navigating Multiple Crises, Staying the Course on Long Development)، 2022.

الشكل 30. الحيز المالي للبلدان وتعرضها للمخاطر

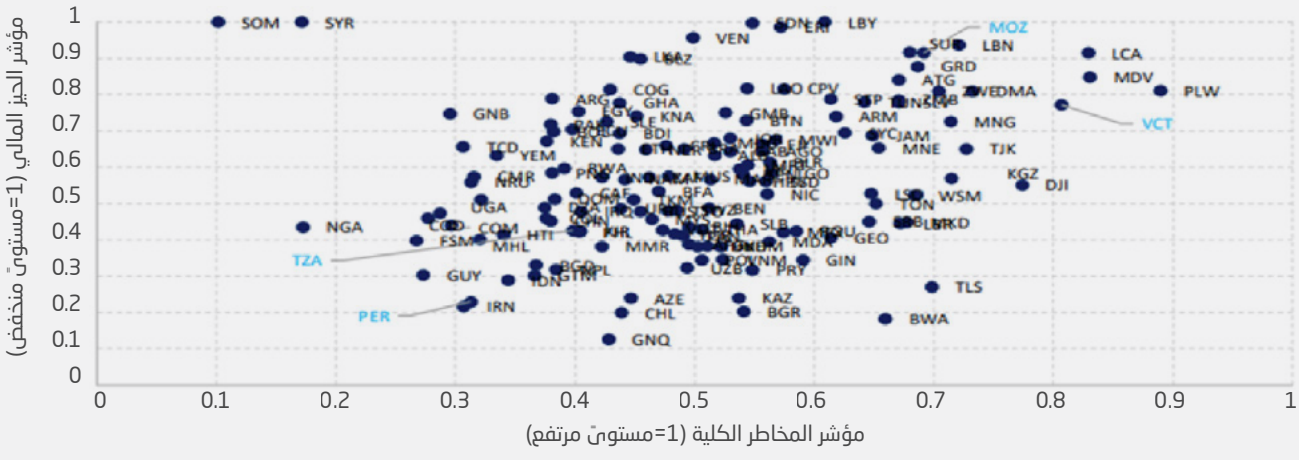

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديثات اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي.

غير أن نطاق الاستجابات الوطنية كان متفاوتاً. وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأزمات، تمكّنت البلدان المرتفعة الدخل من تعبئة التمويل الميسور التكلفة بسرعة وإعادة استثماره في اقتصاداتها ومجتمعاتها. وبفضل ذلك، كان تأثير الأزمة عليها أقصر أجلاً، وتعافيها الاقتصادي أسرع. وفي بعض هذه البلدان المرتفعة الدخل، أسهمت الاستثمارات الحكومية الكبيرة والموجهة خلال الجائحة في التقدم التكنولوجي والبيئي على المدى الطويل.

وفي المقابل، اجتاز العديد من البلدان المنخفضة الدخل الجائحة بعد سنوات من تراكم الديون المطرد، مما لم يترك لها سوى القليل من المرونة أو الحيز المالي لإنفاق الأموال على دعم الفئات الضعيفة. وكما هو الحال في معظم الأزمات، كانت الاستجابات الحكومية في البلدان المنخفضة الدخل محدودةً في كثير من الأحيان. ولا يزال تأثير جائحة كوفيد-19 ملموساً فيها اليوم، حيث زادت أعباء الديون زيادةً كبيرة، وزادت تكلفة الديون وسط ارتفاع أسعار الفائدة، ولم تحصل الشركات على الدعم للتعافي، مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، أصبح الحيز المالي للحكومات للاستثمار في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية أقل حجماً. وقد أدى ذلك إلى تدهور في نوعية الخدمات الاجتماعية، وإلى زيادة مقابلة في أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد.

بيد أن التضامن العالمي زاد إلى حد ما في أعقاب جائحة كوفيد-19. فقد أدرك صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم

الإطار 8. واقع الأزمات المتشابكة في الجمهورية العربية السورية: رؤى وزيرة

سعت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى إعادة توجيه الإنفاق للحد من أوجه عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية الناجمة عن الأزمات المتعاقبة. وفي عام 2023، رفعت الرواتب الحكومية بنسبة 100 في المائة لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتغلب على آثار التضخم. وفي أعقاب زلزال عام 2023، وجّهت الحكومة أيضاً جزءا كبيراً من ميزانيتها للتخفيف من آثار الزلزال على المجتمع من خلال بناء وحدات سكنية وتقديم المساعدة المالية للأشخاص المتضررين وذوي الإعاقة.

غير أن الأزمات المتعاقبة حّلت انتباه الحكومة والمجتمعات المحلية، وقللت إلى أدنى حد من فوائد الموارد المحدودة المتاحة للتخفيف من أثر الأزمات. فبدلاً من التركيز على أزمة واحدة أو مجموعة من الأشخاص المحتاجين، يجب توزيع الموارد على عدة أزمات ومجموعات في وقت واحد.

المصدر: سمر السباعي، رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.

الطبيعة العالمية للجائحة وسعوا إلى تقديم استجابة عالمية. ومع ذلك، لم تحظ أزمات أخرى بنفس القدر من التضامن العالمي بهذه الطريقة. فعلى مدى سنوات، كان قادة العالم يحاولون بناء توافق في الآراء حول استجابة عالمية عادلة لمكافحة تأثير تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن هذا الإجماع لم يتحقق حتى الآن. كما أن النزاعات أيضاً لا تستقطب استجابةً عالميةً موحدة. فخطر الانجرار إلى النزاع أو الاضطرار إلى اختيار جانب يثني بشدة الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والوطنية عن تقديم الدعم الذي يهدف إلى إنهاء النزاعات. وفي أماكن أخرى، من غير المرجح أيضاً أن تستقطب الأزمات الاقتصادية والمؤسسية، ولا سيما إذا كانت نتيجة لسوء الإدارة، مستوياتٍ كبيرةً من الدعم العالمي أو الإقليمي.

وبالإضافة إلى خفض الإيرادات العامة، أدى تزايد أوجه عدم المساواة إلى إعادة تخصيص حيازات الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتؤثر إعادة تخصيص الثروة هذه على الأولويات الوطنية: فهي تجعل الحكومات أقل قدرةً على الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، والتخفيف من شدة الأزمات، وتحقيق أهداف خطة عام 2030. ويؤدي تزايد حيازات الثروات الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص على حساب الاستثمارات العامة. وفي بعض الأحيان، يتم تخفيف أثر ذلك جزئياً عن طريق الأعمال الخيرية: أي الأفراد أو الشركات الخاصة الثرية التي تتبرع بالمال لأسباب اجتماعية. ولكن حتى في حالة حدوث ذلك، من غير المرجح أن يتمتع المتبرعون من القطاع الخاص بنفس مدى وصول القطاع العام، وقد يميلون إلى توجيه تبرعاتهم نحو فئات اجتماعية محددة وفقاً لأولوياتهم الخاصة، مما يعرّض التنمية المستدامة الشاملة للخطر.[45]

ولا تؤدي الصدمات المتتالية إلّا إلى التعجيل بهذه الحلقة المفرغة، مما يجعل قدرة الحكومات على التخفيف من أثر الصدمات والاستثمار في الخدمات الاجتماعية التي من شأنها أن تحد من أوجه عدم المساواة لولا ذلك.

والأزمات المتشابكة لها تأثير طويل الأجل. فمع اضطرار الحكومات إلى الاستجابة للأزمات واحدةً تلو الأخرى واشتداد أثر الأزمات المركبة والمتداخلة، تتراجع فعالية استجاباتها. كما أن الاستجابات القصيرة الأجل تأتي على حساب التنمية المستدامة الطويلة الأجل. فزيادة الإنفاق القصير الأجل تتطلب حتماً إما إعادة تخصيص الأموال من الاستثمارات الطويلة الأجل إلى الاستجابة للأزمات في الأمد القريب، أو مراكمة ديون إضافية. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، يصبح الحفاظ على الدين العام مكلفاً أكثر فأكثر، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات مستويات الدخل المنخفضة أو ذات المخاطر المرتفعة. ونتيجةً لذلك، يمكن أن تجد البلدان نفسها في حلقة مفرغة من سداد الديون المرتفعة، مما يمنعها من القيام باستثمارات اجتماعية في الأجلين المتوسط والطويل. كما أن أعباء الديون المرتفعة تحد من قدرة البلد المعني على الاستجابة للأزمات في المستقبل: فهي تحد من مقدار الديون الإضافية التي يمكن لحكومته تعبئتها من أجل الاستجابة. كما أنها تجعل الاقتراض في المستقبل أكثر كلفةً: فالبلدان التي تتحمل أعباء ديون مرتفعة لديها مخاطر أعلى، وبالتالي فهي مضطرة إلى الاقتراض بأسعار فائدة أعلى.

ووفقاً للبنك الدولي (الشكل 30)، فإن أربعة بلدان في المنطقة العربية (الصومال والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا) لديها أدنى مستوى من الحيز المالي بين جميع بلدان العالم. أما لبنان فيوجد ضمن المراكز العشرة الأخيرة.[46] وهذا يعني أن قدرة

هذه البلدان على دعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل محدودة، ولديها تقريبا قدرة على الاستجابة لصدمة أو أزمة إضافية. فإذا ضربت أزمة ما أحد هذه البلدان، فسيكون لها أثر كارثي على سبل عيش سكانه وعلى تنميته المستدامة الطويلة الأجل.

وكثيراً ما تؤدي الاستجابات القصيرة الأجل للأزمات إلى تهميش الأولويات البيئية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل على مكافحة تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، استأنفت بلدان عديدة تقديم دعمها للوقود للتصدي لأزمة تكاليف المعيشة. وقد يكون هذا الدعم موضع تقدير لدى العديد من الأسر التي ستكافح بدونه من أجل تحمل تكاليف النقل والكهرباء والتدفئة. لكنها استجابة قصيرة الأجل ذات عواقب سلبية طويلة الأجل. ويمثل دعم الوقود تكلفة كبيرة تتحملها الحكومات، ومصدراً آخر للضغط على ميزانياتها المالية؛ كما أنه يهدد عملية الانتقال إلى الطاقات المتجددة ويزيد استخدام الوقود الأحفوري.

ج. استجابات الأسر والأفراد للأزمات وأوجه عدم المساواة

ومن الواضح أن للأزمات المتتالية أثر سلبي طويل الأجل على الأسر. وبين عامي 2015 و2023، وقع 50 مليون شخص في المنطقة العربية في براثن الفقر، وكثير منهم بسبب الصدمات الناجمة عن الأزمات. فانخفاض المداخيل وارتفاع الأسعار يحدّان من قدرة الأسر على شراء الأغذية المغذية، ويجبرانها في كثير من الأحيان على تأجيل العلاج الطبي وعدم إعطاء الأولوية للإنفاق على التعليم. ولهذه القرارات القصيرة الأجل أثر طويل الأجل على تنمية الأشخاص المعنيين وإمكاناتهم على الكسب مدى الحياة. وتتجشم مجموعات معينة وطأة هذا الوضع. إذ يتعرض كل من الأسر المنخفضة الدخل، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال غير النظاميين، وفقراء الحضر، واللاجئين، والنازحين داخلياً أكثر من غيرهم لاضطراب نوعية حياتهم في أوقات الأزمات.

وللأزمات تأثير ضارّ على التغذية. فكثيراً ما يؤدي انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار إلى تخطي الأفراد وجبات الطعام أو شراء أغذية أرخص ومغذية أقل، مما يزيد من خطر سوء التغذية. ويضر سوء التغذية ضار بوجه خاص الأطفال والنساء الحوامل؛ ويمكن أن يكون له تأثير مدى الحياة على النمو المعرفي والبدني وصحة الطفل. وغالباً ما تكون النساء في المنطقة العربية آخر من يتناول الطعام، ويؤثِرن إطعام أسرهن أولاً. وبالتالي فهن أكثر عرضة للمعاناة من حيث التغذية. كما أن فقراء الحضر معرضون بوجه خاص لانخفاض الدخل وارتفاع الأسعار لأنهم لا يستطيعون الحصول على المنتجات الزراعية أو الأراضي لزراعة الأغذية، وبالتالي يتعين عليهم تعديل أنماط استهلاكهم بسرعة، مما يؤدي إلى حصائل تغذوية سيئة.

كما تعيق الأزمات وأوجه عدم المساواة الحصول على الرعاية الصحية. وقد يؤدي التأخير في إجراء الفحوصات، إما بسبب عدم قدرة الفرد على الدفع أو عدم قدرة مقدمي خدمات الصحة العامة على تقديم الخدمات أثناء الأزمات، إلى مضاعفات صحية وتدهور في الصحة على الأجل الطويل. وقد يؤدي انقطاع تقديم الرعاية الصحية إلى إعاقة شديدة للتنقل اليومي للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعتمدون على الأدوية والخدمات الصحية، مما يؤدي إلى عواقب طويلة الأجل على قدرتهم على العمل ونوعية حياتهم بوجه عام.

وكثيراً ما يتعطل التعليم أثناء الأزمات. ويكون ذلك تارةً نتيجة لعدم قدرة الأفراد على دفع تكاليف التعليم. وتارةً أخرى، نتيجة لعدم قدرة الحكومات على الاستثمار في التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نوعيته. وفي بعض الحالات، أن النازحين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى المدارس. وفي حالات أخرى، تعني الظروف الاقتصادية للأسرة أن الأطفال (الفتيات في كثير من الأحيان) يضطرون إلى ترك المدرسة لتوليد الدخل لإعالة أسرهم. وبغض النظر عن السبب وراء ذلك، فإن التعليم الضائع له تأثير دائم على إمكانات كسب الأطفال وفرص العمل المتاحة لهم.

وعادةً ما تؤدي الأزمات إلى توسيع الفجوة بين العمال ذوي الأجور المنخفضة والمرتفعة، وبين العمال النظاميين وغير النظاميين. ومن غير المرجح أن يكون لدى العمال غير النظاميين ذوي الأجور المنخفضة ترتيبات عمل مرنة، وفرص أقل للحصول على الحماية الاجتماعية وحماية العمالة. كما أنهم أكثر عرضة لأن يصبحوا عاطلين عن العمل أثناء الأزمات. وهم بالفعل العمال الأكثر ضعفاً، ومن المرجح أن يكونوا الأكثر تضرراً من انخفاض الدخل. ولن تؤدي فترات البطالة المطولة إلّا إلى تفاقم الإقصاء الذي يواجهونه: ففقدان المهارات المصاحب لذلك سيزيد من تقليص رأس مالهم البشري المنخفض، مما يزيد من صعوبة عثورهم على عمل لائق في المستقبل.[47]

الإطار 9. ليس بوسعنا شراء الأغذية

في عام 2022، أفاد أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية (38 في المائة) أنهم لم يتمكنوا من شراء الأغذية مرةً واحدةً على الأقل في الأشهر الاثني عشر الماضية، مع اختلاف بسيط بين الجنسين. وقد ارتفع هذا العدد على نحو مطرد على مدى السنوات الخمس الماضية.

نسبة المجيبين في المنطقة العربية الذين أفادوا بعدم امتلاكهم ما يكفي من المال لشراء الأغذية في الأشهر الاثني عشر الماضية

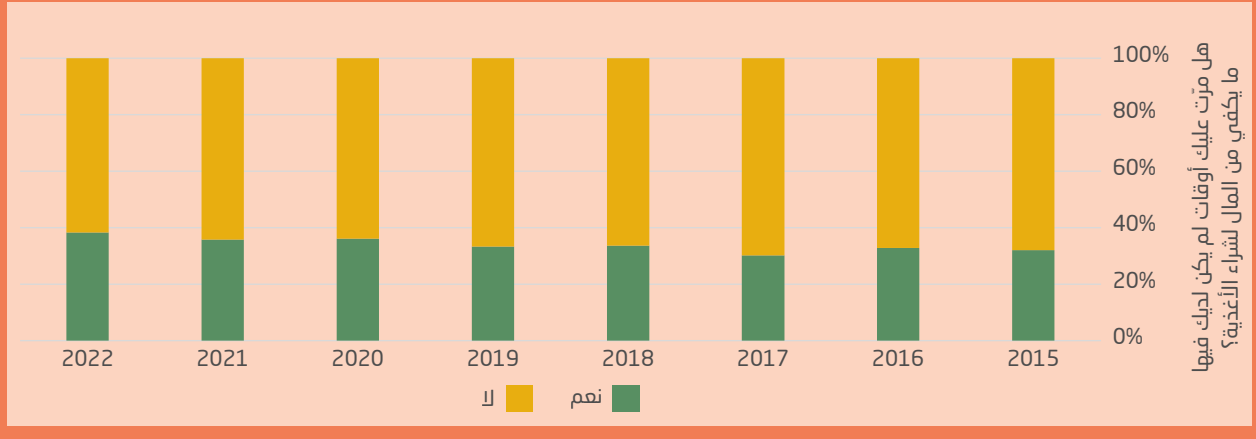

ولا غرابة في أن يكون السكان في أقل البلدان نمواً (جزر القمر، وموريتانيا، واليمن) وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات (ولا سيما العراق، وليبيا، ودولة فلسطين، واليمن) هم من يفيدون أكثر بعدم قدرتهم على شراء الأغذية.

وفي اليمن، أفاد أكثر من 70 في المائة من السكان بأنهم لم يتمكنوا من شراء الأغذية مرةً واحدةً على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، كما أفاد بذلك أكثر من نصف السكان في جزر القمر وموريتانيا والأردن (حيث أدى التدفق الكبير للاجئين إلى زيادة في انعدام الأمن الغذائي). أما في مصر والعراق ولبنان (بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة وارتفاع أعداد اللاجئين) وليبيا والمغرب (بسبب تأثير تغير المناخ على المحاصيل) وفلسطين، فقد أفاد أكثر من ثلث السكان بأنهم لم يتمكنوا من شراء الأغذية مرةً واحدةً على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

ولا بد وأن يكون هذا العدد أعلى بكثير اليوم بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة، ولا سيما دولة فلسطين، بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة الفقر، والنزاعات الدامية.

ويدلّ تزايد الجوع في المنطقة على الأثر الواسع النطاق والكارثي للأزمات المتعددة والمتداخلة وتأثيرها على عدم المساواة. كما أنه ينذر بأن تصبح الأجيال المقبلة أسيرة في أوجه متداخلة من عدم المساواة، ليس أقلها تآكل إمكاناتها الإنتاجية بسبب الجوع.

المصدر: بيانات تصورات استطلاع غالوب العالمي.

الإطار 10. حدود التعلم عن بُعد

ربما تكون جائحة كوفيد-19 هي أكثر أزمة موثَّقة على نطاق واسع تؤثّر على التعليم.

غير أن تأثير جائحة كوفيد-19 على إمكانية الحصول على التعليم ونتائج التعلم متفاوت جدار. فقد كان بمقدور الأطفال من الأسر المرتفعة الدخل، الملتحقين بمدارس ذات موارد جيدة، من الانتقال على نحو سلس نسبياً إلى التعلم عن بعد. أما الأطفال من الأسر المنخفضة الدخل والمدارس التي تعاني من نقص الموارد فلم يكن بمقدورهم ذلك.

وتشير التقديرات إلى أن سبعة أشهر فقط من إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19 قد تتسبب في زيادة قدرها 10 في المائة في نسبة الطلاب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين يعانون من فقر التعلم – الذي يعرف بأنه نسبة الأطفال في سن العاشرة غير القادرين على قراءة وفهم نص بسيط مناسب لعمرهم. وفي بداية عام 2020، قبل جائحة كوفيد-19، كان معدل فقر التعلم يقدّر بنسبة 53 في المائة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وكان من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى ما بين 63 و76 في المائة بحلول نهاية عام 2020، حيث كان الأطفال من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا هم الأكثر تضرراً.

وهذا الجيل من الطلاب معرضٌ الآن لخطر فقدان ما قيمته 17 تريليون دولار من مداخيلهم مدى الحياة بالقيمة الحالية أي ما يعادل 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالقيمة الحالية.

المصدر: البنك الدولي، حالة التعليم في العالم: من الأزمة إلى التعافي.

ويمكن أن تؤدي الأزمات أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التكنولوجية. وقد أحدثت جائحة كوفيد-19 نقلةً نحو زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية. وشمل ذلك تحولا في تقديم توفير الحماية الاجتماعية، التي بدأت تدار إلكترونياً وليس مادياً.

ويبشر ذلك بمكاسب كبيرة في الكفاءة وتحسين الاستهداف. لكنه ينذر أيضاً إقصاء بأشخاص مثل العمال غير النظاميين غير المسجلين في النُظم، والأشخاص الذين لديهم إمكانية محدودة للوصول الى التكنولوجيا الرقمية. وبهذه الطريقة، يواجه المهمشون خطر التخلف عن الركب.

ويتأثر اللاجئون والنازحون داخلياً تأثراً بالغاً بالأزمات. فهم يعانون، في أوقات الأزمات، من اضطراب في الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمأوى والسلامة والعمل وغيرها من ضروريات الحياة. وكثيراً ما تكون الخدمات المقدمة لهم عندما يستقرون مؤقتاً مكتظة وذات نوعية رديئة. وغالباً ما تكون السلامة أيضاً غير مضمونة. ونتيجة لذلك، غالباً ما تعاني النساء والفتيات من أوجه متداخلة من عدم المساواة: فقد تتعطل إمكانية وصولهن إلى المدرسة أو المرافق الصحية بسبب شواغل تتعلق بالسلامة.

وبالتالي يمكن أن يكون للأزمات عواقب وخيمة طويلة الأجل على أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة. ويمكن أن ترافق هذه العواقب الأفراد طيلة حياتهم وتنتقل إلى الأجيال التالية.